

انشغال إيطالي بإجراء الانتخابات الليبية

طرابلس - عكست الزيارة التي أداها وزير الخارجية الإيطالي لويجي دي مايو إلى طرابلس انشغال إيطاليا بإجراء الانتخابات الليبية في موعدها، خاصة في ظل عدم إقرار القاعدة القانونية التي تنظم هذا الاستحقاق المقرر تنظيمه في 24 من ديسمبر المقبل.

وهذه الزيارة هي الخامسة لسيدي مايو منذ بداية العام الحالي وتستهدف حسب ما ذكرت وكالة "أكي" الإيطالية تشجيع الحوار بين الأطراف الليبية لضمان إجراء انتخابات في موعدها.

وأجرى دي مايو الاثنين سلسلة من المحادثات مع كل من رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي ووزير الخارجية نجلاء المنقوش ورئيس مجلس الدولة الاستشاري خالد المشري.

وبحث وزير الخارجية الإيطالي مع المنفي سبل دعم الانتخابات بالترام مع تعليق البرلمان الليبي لجلسة عقدها وخصصت لمناقشة قانون انتخاب الرئيس إلى الثلاثاء.

ونقل بيان للمكتب الإعلامي لرئيس المجلس الرئاسي تشديد المنفي على "ضرورة حسم مسألة الإطار القانوني للانتخابات، وضرورة تواصل مجلسي النواب والأعلى للدولة، لتوافق حول أحد المقترحات المطروحة لإجراء الانتخابات في موعدها".

ولم يصل مجلسا النواب والأعلى للدولة إلى توافق حول قانون ينظم الانتخابات في موعدها المقرر.

وأكد المنفي "أهمية الشراكة وتعزيز العلاقات الثنائية بين ليبيا وإيطاليا خاصة في مجالات الاستثمار والتبادل التجاري والاقتصادي".

ويذكر، أبدي دي مايو "استعداد بلاده للتعاون والعمل مع ليبيا في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية وغيرها، خاصة في الجنوب الليبي".

ونقل البيان ترحيب دي مايو بفتح الطريق الساحلي الاستراتيجي "مصراتة - سرت" الرابط بين شرقي وغربي البلاد الجمعة الماضية، مشيراً إلى أن هذه الزيارة تأتي عقب هذا الإجراء بإيصال، للتأكيد على "أهمية هذه الخطوة الكبيرة".

وفي 25 مارس الماضي، زار دي مايو ليبيا لبحث ملفات الهجرة غير الشرعية والانتخابات والعلاقات الثنائية بين البلدين.

وفي 16 مارس الماضي، تولت سلطة انتقالية منتخبة، تضم حكومة وحدة ومجلساً رئاسياً، مهامها لقيادة البلاد إلى انتخابات برلمانية ورئاسية، في 24 ديسمبر المقبل.

دعم إقليمي ودولي لمساعدة تونس على تخطي أزمتها

قيس سعيد يعلن عن اتصالات مع «دول صديقة» لخفض العجز المالي في بلاده



الأولوية لإنعاش الاقتصاد

بان الأولوية في المرحلة المقبلة ستكون للاقتصاد المتعثر.

والأسبوع الماضي دعا الرئيس التونسي بنوك إلى التخفيض في أسعار الفائدة قائلًا إن هذه الإجراءات مطلوبة للمساعدة في تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

وقال لدى لقائه ممثلين عن البنوك إن "ناسا فاسدين تركوا البلاد على شفا الإفلاس"، مضيفًا في اجتماع مع رئيس الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية وعضوين بالجمعية "أدعوكم إلى الوقوف في نفس الجبهة مع الشعب التونسي وذلك عبر الحظ قدر الإمكان من نسب الفائدة المعمول بها".

كما دعا سعيد في وقت سابق إلى استئناف إنتاج الفوسفات وهو ما تمت الاستجابة إليه سريعاً حيث نُقلت شحنات فوسفات لأول مرة منذ سنوات حيث تضرر القطاع كثيراً بسبب تعطيل عملية نقله بواسطة القطار جراء الاعتصامات.

وكانت تونس في السابق واحدة من أكبر دول العالم إنتاجاً للفوسفات المستخدم في تصنيع الأسمدة لكن حصتها السوقية تراجعت بعد انتفاضة عام 2011.

الانهيار التي أوصلتها إليها منظومة الحكم السابقة الفاشلة".

وأوضح الترجمان في اتصال هاتفي مع "العرب" أن هناك دعماً دولياً كبيراً رغم محاولة العديد من الأطراف استغلال العلاقات الخاصة للإساءة إلى تونس، لكن هذه المحاولات فشلت، وهناك نجاح كبير بفضل الاتصالات المباشرة التي قامت بها رئاسة الجمهورية، وفق قوله.

وأضاف أن "هذا الدعم المرتقب سيساهم في تجاوز تونس لأزمتها المركبة خاصة أن كافة الدول أدركت أن عليها دعم إرادة الشعب التونسي عكس ما روجت له أطراف أخرى على أنه انقلاب".

ويأتي ذلك في وقت تشهد فيه تونس أزمة اقتصادية حيث ارتفع العجز المالي والدين العام بشكل حاد في العام الماضي نتيجة الوباء، وتجرى الحكومة مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض.

ومنذ تعليقه أعمال البرلمان وإقالة الحكومة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي بعد مظاهرات حملت الطبقة السياسية مسؤولية الأزمة التي تعرفها البلاد، ركز الرئيس سعيد جهوده على الشأن الاقتصادي ما يقضي

ويرى مراقبون أن إنجاز المرحلة الانتقالية يبقى رهين تحقيق تعاف اقتصادي خاصة أن الأوضاع المازومة هي التي قادت الشارع في تونس إلى الانتفاضة ضد الطبقة السياسية الحاكمة التي تقودها حركة النهضة الإسلامية.



واعتبر المحلل السياسي باسل الترجمان أن "مؤسسات مالية كبرى في العالم ودول شقيقة ستدعم تونس في المرحلة المقبلة وهو ما يعكس حجم الثقة بالخطوات التي اتخذت وعلى أهمية القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية لإنقاذ الدولة التونسية من

بسمي بنادي باريس بما تنطوي عليه الخطوة من مخاطر تطل حتى السيادة الوطنية".

وتابع سعيدان في تصريح لـ "العرب" أن "هناك مستحقات يجب أن نواجهها خلال الأيام الثلاثة المقبلة وهي سداد 500 مليون دولار يوم الخامس من أغسطس وهي بضمان من الولايات المتحدة، وإذا لم تتمكن تونس من الدفع فإن واشنطن ستضطر للدفع مكانها وهو حدث سيء ستكون له تداعيات".

وإستدرك "لكن ما تم اقتراحه تم التجاوب معه سريعاً من طرف الرئيس سعيد من خلال الاتصال برؤساء وملوك الدول الصديقة والشقيقة الذين استجابوا لتعبئة أموال سواء في صورة قروض أو هبات أو ودائع في البنك المركزي حتى تتمكن تونس من طمأننة الجهات المانحة دولياً".

ويأتي ذلك في وقت يترقب فيه الشارع التونسي إعلان الرئيس سعيد عن خارطة الطريق للمرحلة المقبلة بعد أن علق عمل البرلمان وأقال الحكومة برئاسة هشام المشيشي ورفع الحصانة عن النواب في خطوة وصفها حركة النهضة الإسلامية بالانقلاب فيما أبدتها أطراف سياسية أخرى.

بعد أن جمّد البرلمان وأقال رئيس الحكومة تمهيدا لمرحلة انتقالية، توجه الرئيس التونسي قيس سعيد إلى فتح الملف الاقتصادي حيث تعاني بلاده من أزمة حادة بسبب تراكم الديون وارتفاع العجز المالي نتيجة فشل السياسات التي اعتمدها الطبقة السياسية الحاكمة سابقاً. وهو ما يحتم على الرئيس سعيد التحرك لانتشال البلاد من أزمتها، حيث أكد أن هناك اتصالات مع دول صديقة لخفض العجز المالي في تونس.

صغير الحيدري

تونس - يتجه الرئيس التونسي قيس سعيد إلى حشد دعم إقليمي ودولي لانتشال بلاده من أزمتها الاقتصادية التي زادت من حدة الاحتقان الاجتماعي مؤخراً جراء السياسات الفاشلة التي اعتمدها الطبقة السياسية الحاكمة وفي مقدمتها حركة النهضة الإسلامية طيلة السنوات الماضية.

وجاء ذلك في وقت لا يزال فيه الترقب سيد الموقف في تونس حول من سيتولى رئاسة الحكومة المقبلة والخطوات التي سيخطوها سعيد لإجراء الإصلاحات اللازمة التي علق من أجلها عمل البرلمان وأقال رئيس الحكومة.

وأعلن سعيد ليل الثلاثاء - الأربعاء عن اتصالات مع "دول صديقة" لخفض العجز المالي للبلاد دون أن يذكر المزيد من التفاصيل وهو ما فتح الباب أمام التاييلات حول تلك الدول وحجم وتأثير الدعم الذي ستقدمه.

وأكد خلال لقاء جمعه بمحافظ البنك المركزي مروان العباسي "إيمانه بالقدرة على تجاوز العقبات بفضل إرادة الشعب وأيضاً الوقفة الصادقة للدول الشقيقة والصديقة لسد الإختلالات في التوازنات المالية ومساعدة تونس على الوفاء بالتزاماتها المالية الداخلية والخارجية". ويرى خبراء اقتصاديون في تونس أن الوضع المالي الصعب الذي تشهده البلاد حتم على الرئيس سعيد اللجوء إلى طلب دعم دول إقليمية بعثت برسائل بشأن استجابتها له.

وقال الخبير الاقتصادي عزالدين سعيدان إن "هناك استحقاقات كبيرة للدين الأجنبي بالنسبة إلى تونس في هذه المرحلة قبل نهاية هذه السنة، وتونس لا تمتلك الموارد المالية الضرورية لمواجهة هذه المستحقات بشكل عادي، وإذا لم تستد مستحقاتها في الوقت المطلوب فإنه قد يتم استدعاؤها إلى ما

الطحين يدخل على خط مسلسل الأزمات المفتوح في الجزائر

تضارب حول أسباب تذبذب التوزيع بين الوزارة والفاعلين في القطاع

لاسيما وأن المجمعات الخاصة تباع هذه المادة دون الحاجة لكل هذه الوثائق، لأنه يكفي أن يقدم الخبز السجل التجاري ليثبت أن هذه المادة ستوجه لصناعة الخبز".



أزمة الطحين تعود إلى العراقيل الإدارية المفروضة على الخبازين

ولم توفيق الحكومة منذ أكثر من عام في فرض التدابير التي وضعتها بدعوى تنظيم بعض النشاطات الاقتصادية والتجارية، ووفق ذلك تسببت في أزمات مازالت تداعياتها مستمرة لحد الآن، وما فتئت تتجدد وتتفرع، فبعد إجراءات الحليب والزيت اللذين يستمر تذبذبهما في السوق، دخل الخبز على الخط ليغاقم من متاعب الجزائريين. ورغم تحديد سعر المادة المذكورة على اعتبار أنها مدعومة من طرف الخزينة، إلا أن سعر الخبز في البلاد فلت من أيدي وزارة التجارة، ولا يستبعد أن يشهد زيادة جديدة وإضافة عبء جديد على القدرة الشرائية المتهاكلة أصلاً.

في إدارة الشأن العام والتكفل بالانشغالات اليومية للشعب.

ويترجم الغضب الشعبي منذ العام الماضي بسبب ظهور أزمات واختلالات حادة في بعض القطاعات والخدمات، لكن السلطة لا تعترف بمحدودية أداء المؤسسات الرسمية، وتلجأ في الغالب إلى نظرية "المؤامرة" لتبرير الوضع، غير أن أزمة الخبز المحتملة واللغظ المتفاهم حول نقص مادة الأكسجين في المستشفيات الحكومية لعلاج المرضى والمصابين بوباء كورونا تحديداً، جعلت الحكومة في مواجهة صيف ساخن وغير مسبوقة.

ونفى رئيس اتحادية الخبازين أن "الطحين متوفر في السوق ولا توجد أي ندر، إلا أن العراقيل الإدارية تسببت في تذبذب التوزيع، خاصة وأن عدداً كبيراً من الخبازين لجأوا إلى تجار الجملة لشراؤها لكن وقعوا في مشكلة أخرى تتمثل في عدم وجود أكياس بحجم 50 كغ لدى تجار الجملة بسبب رفض الجمع الوصي (اقروديف) بيعهم هذا الحجم".

ودعا المتحدث في تصريحه مجمع الصناعات الغذائية إلى "تخفيف القيود الإدارية، خاصة وأنها أصبحت تثقل كاهل الخباز وتجعله يتخلى عن هذه المهنة،

ولوحظ نوع من التذبذب في نشاط الخبازين خلال الأيام الأخيرة، مما خلق حالة من الهلع من إمكانية جر المواطن الجزائري إلى أزمة جديدة تنضاف إلى سلسلة الأزمات المستمرة من العام الماضي، على غرار نقص الماء الصالح للشرب والسهولة المالية والزيت الغذائي والخرافق والأكسجين الموجه للمستشفيات.

وأرجع رئيس نقابة الخبازين أسباب الأزمة المستجدة إلى ما أسماه بـ"القيود الإدارية التي أقرها مجمع الصناعات الغذائية على الراغبين في شراء هذه المادة، والمتملة في تقديم الوضعية تجاه المصالح الجبائية".

ولفت قفاط في تصريح صحفي إلى أن "المجمع اشتراط على الخبازين تقديم 12 وثيقة من بينها الفوترة لبيعهم مادة الطحين، وهي الإجراءات التي لم تكن مفروضة من قبل ما خلف ارتباكاً في التعامل بين الطرفين".

وبانت الأزمات المتسلسلة في البلاد محل قلق حقيقي لدى الشارع الجزائري، وتضاربت بشأنها التفسيرات، بين تبريرها من طرف السلطة بـ"المؤامرة" الداخلية والخارجية التي تعمل على تاليب الشارع على السلطة العمومية، وبين اتهامات للسلطة والحكومة بالفشل

ضغط على مادة الطحين في السوق، وأن جهات مغرضة تسعى لتقديم أخبار لا أساس لها حول نقص المادة المذكورة في السوق وذلك لأغراض معينة.

وأكد أن "جميع المطاحن تشتغل حالياً بشكل عادي، وأن الإنتاج مستمر دون انقطاع"، في تكذيب لما يروج حول دخول الكثير منها في إجازة سنوية تستغل في الغالب في أعمال الصيانة والتجديد.

ويبلغ عدد المطاحن في الجزائر 432 مطحنة عبر مختلف المدن والمحافظات، وهو نشاط مشعب حالياً في ظل امتناع السلطة المختصة عن الترخيص بإنشاء مطاحن جديدة، وهو العدد الذي يستفيد، حسب مدير ضبط النشاطات وتنظيمها في وزارة التجارة، من 317 ألف طن من القمح اللين، تستخدم في إنتاج 24 ألف طن من مادة الطحين.

ولفت المتحدث إلى أن الكميات المذكورة "تكفي لسد حاجيات السوق وتكفي حتى حاجة جيراننا". لكن رئيس الاتحادية الوطنية للخبازين يوسف قفاط اتهم مجمع الصناعات الغذائية بـ"التسبب في أزمة الطحين بسبب العراقيل الإدارية التي تم فرضها على الخبازين، والتي وصفت بالتعجيزية ما جعلهم يلجأون إلى تجار الجملة لشراء المادة المذكورة".

المادة، أو افتعال أزمة جديدة تنضاف إلى مسلسل أزمات مفتوح منذ العام الماضي.

وأكد المدير العام لضبط النشاطات وتنظيمها بوزارة التجارة سامي قلي أن "مادة الطحين متوفرة في السوق بكميات كافية، وأن كل المواد الاستهلاكية متوفرة وهي محل متابعة ميدانية من طرف وزارتي التجارة والفلاحة".

وفند قلي في تصريح صحفي أدلى به الإثنين المعلومات المتداولة حول وجود



أزمة خبز ستنتفض إلى الأزمات الأخرى